

اتحاد التطبيقي نظم ندوة «الشيخ»

المسلم لرئيس الوزراء؛ صعودك المنصة هدفي الأول



(تصوير: عبدالصمد مصطفي)

التبليغي متوسلاً للمسلم والطاحوس وعاشور

عاشور: الحمد سيكون الأول عربياً التبليغي: مرجعنا الرئيسي الدستور.. من خلال صعوده إلى المنصة ونرفض تأجيل الاستجابات

الملا: لن أصوت على إحالة الجلسة إلى سرية

كتب أحمد العنزى ومحمد المرداس:

اتفق النواب المشاركون في ندوة «الشيخ» التي نظمتها اتحاد طلبة التطبيقي في رابطة أعضاء هيئة التدريس في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب اسم الاول ان الحياة الديموقراطية داخل مجلس الامة تعيش وضعا تازيميا. مشيرين الى ان الشعب الكويتي بحاجة الى معرفة الحقيقة بشأن الشيكات وان تكون مواجهة الاستجابات هي الحل الامثل. وقال النائب السابق عبدالله النيباري انه خلال السنوات الثلاثة الماضية شكلت 6 حكومات مما سبب عدم استقرار في النمو بالرغم مما تملكه الكويت من مقومات تعينها على الاستقرار والنمو وامتلكتنا نظاما دستوريا قانونيا يميزنا عن الدول المجاورة. واوضح النيباري ان مرجعنا الرئيسي هو الدستور. رافضاً أي محاولة لتأجيل الاستجابات، وان الدستور حدد الية العمل ومنها موضوع المساءلة السياسية لاسيما ان الاستجابات حق لكل نائب.

قضايا التنمية
وقال النائب علي الدقباسي ان قضايا التنمية معقدة، ولم تصدر اي تشريعات منذ ثلاث سنوات لعدة اسباب من بينها حل البرلمان بسبب عدم مواجهة الاستجابات، مطالباً الحكومة بالاستئصال للدساتير الدستورية وصعود المنصة. وأشار الدقباسي الى ان الدستور هو الحصن الذي نحتمي فيه، موضحاً ان ما نعيشه اليوم هو امتداد لثلاث سنوات، لافتاً الى ان هذا اليوم هو امتحان نريد اجتيازه لمصلحة البلد. بينما قال النائب صالح الملا ان مساءلة سمو رئيس مجلس الوزراء استحقاق سياسي، مشيراً الى انه لن يصوت على إحالة الجلسة إلى سرية.

الديموقراطية داخل مجلس الامة وتمنيا. وافقوا على المناقشة للوضع السياسي الحالي. وأشار عاشور الى ان قانون الانتخابات سبب عدم مواجهة الاستجابات، مؤكداً انه لا بد من وضع قانون يلتزم المرشح به بمصاريف معينة لحملته الانتخابية، موضحاً ان هناك مسؤولية على كل وزير ان يصعد للمنصة لتنفيذ الاستجابات. اما النائب خالد الطاحوس فقال ان الاستجابات حق دستوري لدى النواب ويجب ان تقابل هذه الاستجابات بالتعاون، مشيراً الى ان الشعب الكويتي بحاجة الى معرفة الحقيقة بشأن الشيكات.

التأجيل او السرية، وذلك ما رفضه النواب. وأكد ان المواجهة وصعود المنصة هو هدفه الاول، لافتاً ان موقفه من سرية الجلسة، بانته لم يوافق بان تكون الجلسة سرية. **المساءلة السياسية**
بدوره قال النائب صالح عاشور ان ما يميز الكويت عن باقي الدول هو الديموقراطية وحرية الرأي، مشيراً الى ان المخرج الحقيقي لهذه الأزمة التي نعيشها اليوم من استجابات كثيرة، ولعل اهمها قضية الشيخ، هي صعود سمو رئيس مجلس الوزراء الى المنصة ويقبل بالمساءلة السياسية ليكون هو الاول عربياً من خلال صعوده للمنصة. وأوضح عاشور ان الحياة

وطلب الحكومة بالاستجابة والنصيحة للاستجابات سواء كان سيئا او جيدا ويرد عليه بالمناقشة فوق المنصة، موضحاً ان هناك شيئين تم الكشف عنهما، متحدثاً من سمو رئيس مجلس الوزراء الاستجابات لمناقشة الاستجابات فوق المنصة. **تعديل وزاري**
من جهته، قال النائب د. فيصل المسلم ان اعطاء الشيكات باسم نواب امر خطير وغير مقبول اطلاقاً، موضحاً انه اذا تم التعديل الوزاري فان ذلك لن يخبثه عن المضي في استجابات سمو رئيس مجلس الوزراء. واستغرب المسلم محاولات بعض الوزراء الذين هانقوا عدداً من النواب لبحث موقفهم من

لقاء تضامني مع الجاسم في مظلة «معك» السعدون: قدموا له أكبر دعاية لانتخابات مجلس الأمة

البراك: الحمد استفد كل ما لديه وبدأ بتتبع الناس في الدواوين كتب إبراهيم المليفي:



السعدون والبراك والرشيدي والعبيسان والشليبي

حتى يفرج عنه بضمناً شخصي.

معتقل وليس محتجزاً

وأكد النائب مسلم البراك ان ما يتعرض له الجاسم امر متوقع وسبق ان اشار اليه في المكان نفسه بعد حادثة الكاتب زايد الزيد. وقال ان هذه الاجراءات ضد كتابت الرأي واصحاب الرأي تأتي لانهم الشبهة التي تضيء الظلام، وهناك من يريد ان تبقى داخل دائرة التعقيم، واعتبر البراك ان الجاسم معتقل في ادارة المباحث الجنائية بغير وجه حق، وليس محتجزاً ووجوده هناك ليس له غطاء قانوني. وهاجم البراك رئيس الحكومة قائلاً: لقد استفد الحمد مع الأسف كل ما لديه، وبدا بالعد السلبى عندما بدأ بفتح الحريات ووضع اصحاب الرأي داخل المعتقلات، فهل يريد ان يوجه رسالة لنا بان ذاته أصبحت مصونة لا تمس؟ ومع الأسف لقد وصل الامر بالمحمد بتتبع الناس في الدواوين، كما حصل مع الجاسم الذي لم يتحدث في مهرجان خطابي، وإنما في ديوانية لم يحضرها اكثر من ١٥ شخصاً. وأضاف: انبه الكتاب مثل الدين واللوشحي وكل من يعبر عن ضمير الناس ومشاكلهم جهزوا أنفسهم لمواجهة مصير الجاسم نفسه، الذي وجه نقده في المكان الصح، وهو رئيس السلطة التنفيذية، وتساءل البراك اين صوت

طالبت مجموعة من النواب والشخصيات السياسية باطلاق سراح المحامي والكاتب محمد عبدالقادر الجاسم المحتجز عدة ايام في ادارة المباحث الجنائية، وقد تحدث في ذلك اللقاء الذي نظفته مظلة العمل الكويتي (معك) مساء امس الاول كل من النواب احمد السعدون ومسلم البراك والدكتور فيصل المسلم وخالد الطاحوس وابنة الكاتب محمد الجاسم وبعض الشخصيات. في البداية، تحدثت سمية الجاسم ابنة الكاتب محمد عبدالقادر الجاسم بصوت متهدج كلمة قصيرة خالطتها الدموع والناتر الشديد لافتقارها والدها منذ الأحد الماضي، مطالبة والدها بالنيات على موقفه لانه على الحق، مؤكدة ان الله وكل شرفاء الكويت معه، «لأنك بالنسبة لنا ولهم تجسد الحق الذي تعبر من خلاله عن حبك للكويت»، مستدركة انه علمها الثبات على المبدأ والحق.

التشليمي: تسليم بابا الفاتيكان نسخة من المصحف مخالفة ولو اعطاه الحمد من باقيات الكاكاو أفضل!

انتقد الناشط السياسي خالد الشليمي تسليم رئيس الحكومة لبابا الفاتيكان نسخة من المصحف الشريف، وقال «هذه مخالفة شرعية، وكان المفترض بمستشاري الرئيس تخفيفه الى ذلك ولو كنت اعطيته من باقيات الكاكاو التي لديك لكان أفضل».

شركة جالف كرايو القابضة
شركة اوكسجين الكويت
وشركة الغازات الصناعية الكويتية

تنعى بمزيد من الحزن والأسى **المرحوم الدكتور بول كرم**
(مدير عام جالف كرايو - فرع قطر)

الذي انتقل إلى رحمته تعالى بتاريخ 24 نوفمبر 2009

بعد سنوات من الانجاز والعمل الناجح وتقدم الشركة بأصدق التعازي لعائلته الكريمة يحتفل بالصلاة لراحة نفسه في دولة الإمارات العربية - ابو ظبي

اليوم الخميس الموافق 2009/11/26

بكنيسة القديس نيقولاوس للروم الأرثوذكس

بتمام الساعة الواحدة ظهراً

ولكم من بعده طول البقاء

محمد الجاسم: رفضت دفع الضمان المالي لأن القضية سياسية كيدية

النيابة لا تملك سلطة حجز الأفراد لمدة غير محددة

منعه الدستور وقانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية وكل المعاهدات والمواثيق الدولية التي انضمت إليها الكويت.

إجبار وإكراه

حيث ان قرار حجز جاء بصيغة «يجوز المتهم لحين سداد الضمان المالي»، فإن هذا يعني ان النيابة العامة تسعى لإجباري على سداد الضمان المالي من خلال حجز ومصادرة حريتي وإيذائي معنوية على الرغم من تبليغي رسمياً منى شخصياً ومن الإدارة العامة للمباحث الجنائية رفضي النهائي لسداد الضمان المالي، وحيث ان هذا الإجبار والإكراه وحجز الحرية يشكل جريمة نص عليها قانون الجزاء الكويتي وهو يتخدر إلى درك الإيذاء المالي والمعنوي حالة كونه عملاً مادياً معدوم الأثر فاقد الشرعية، فإنني اطالب السيد المستشار النائب العام، بصفته المسؤول عن أعمال النيابة العامة وبصفته من اتخذ قرار حجز حريتي، ومع احتفاظي بحقي في اتخاذ كل الاجراءات القانونية بحق كل من شارك في اصدار الامر بالاعتداء على حريتي وكل من سعى الى اكرهائي على سداد الضمان المالي عن طريق الحجز غير القانوني، او نصح او دفع نحو اتخاذ تلك القرارات المختصة، وذلك امام الجهات المختصة في الكويت ومام الهيئات والمحاكم الدولية ذات العلاقة وفق الاتفاقيات الدولية التي انضمت اليها الكويت، ومع احتفاظي بحقي في مطالبته بالتعويض عن الاضرار المادية والمعنوية التي لحقت بي وبأسرتي بسبب تلك القرارات الجائرة.

عدم دفع الضمان
كما اطالب المستشار النائب العام وبحكم مسؤوليته القانونية عن أعمال النيابة العامة بالعمل فوراً ومن دون ابطاء او تأخير بإزالة الاعتداء الذي وقع على حريتي، وإبلاغ الإدارة العامة للمباحث الجنائية بإخلاء سبيلي، وذلك كله انصياعاً لحكم القانون ولدولة المؤسسات والتزاماً بدستور ١٩٦٢ وبرا بالقمم الذي اده اعضاء النيابة العامة ودرءاً للفوضى وحفاظاً على حرية الأفراد وكراماتهم وحقوقهم القانونية في الكويت. مع احتفاظي بجميع حقوقي الأخرى بما في ذلك حقي في عدم دفع الضمان المالي وعدم قبول دفعه من أي طرف او جهة أو شخص. اما القرار الجديد الصادر ظهر امس باستمرار حجري الى الثلاثاء المقبل ١ ديسمبر ٢٠٠٩ لما بعد عطلة عيد الاضحى فهو استمرار للقرار السابق. وأخيراً أقول: الحمد لله الذي لا يحمى على مكروهه سواء.



محمد عبدالقادر الجاسم

نقلت أسرة محمد عبدالقادر الجاسم بياناً صحفياً عن لسانه قال فيه: «أضع أمامكم حقائق اجتزائي غير القانوني منذ الأحد الماضي عندما أصدر نائب مدير نيابة العاصمة، بعد أخذ موافقة النائب العام، قراره في القضية ٢٠٠٩/٩٤١ العاصمة، الذي نص على إخلاء سبيلي اذا دفعتم ضماناً مالياً قدره الف دينار، وقد قمت على الفور، وخلال وجودي في مبنى النيابة العامة وبعد إبلاغي بالقرار، بإعلان رغبتني أمام نائب مدير نيابة العاصمة برفض دفع مبلغ الضمان فأصدر نائب المدير المشار اليه على ذهابي إلى الإدارة العامة للمباحث الجنائية وإعلان رغبتني بعدم الدفع هناك، وقد امتثلت لطلبه، وفور وصولي مبنى الإدارة العامة للمباحث الجنائية، تم سؤالني عما اذا كنت أرغب في دفع الضمان المالي فأعلنت رفضي لأن القضية كيدية سياسية، وبعد ذلك اجري الشخص المسؤول في المباحث الجنائية اتصالاً هاتفياً مع نائب مدير نيابة العاصمة وبلغه رفضي دفع مبلغ الضمان، وقد تم حجري في مقر الإدارة العامة للمباحث الجنائية منذ ظهر الأحد الماضي على الرغم من عدم صدور أي امر بالحجز من أي جهة مختصة، ولدى الاستفسار عن سبب حجري أفاد المسؤول بان نائب مدير نيابة العاصمة طلب منه هاتفياً حجري في مبنى الإدارة من دون تحديد مدة الحجز و سببه ومن دون ان يطلب منه عرضي على النيابة العامة في اليوم التالي او في أي موعد لاحق، وقد اعترضت على حجري باعتبار انه لم يصدر أي امر بحجز حريتي وان قرار النيابة العامة كان إخلاء سبيلي اذا دفعتم الضمان المالي، وحيث ان رفضي دفع الضمان المالي هو حق من حقوقي القانونية والدستورية، فإنه كان لزاماً على النيابة العامة ان تصدر قراراً جديداً، اما بإخلاء سبيلي من دون ضمان او بحجري لمدة ٢٤ ساعة او بحبسني حسباً احتياطياً لا يزيد على ٢١ يوماً وفقاً للقانون، مع اعتراضي أساساً على إجراءات النيابة خلال التحقيق، وبتلجان التحقيق بعد ان قام نائب مدير النيابة العامة الذي تولي التحقيق معي بتدوين أقوال منسوبة إلى خلال التحقيق رغم عدم صدور ما مني، مما دفعني الى الاعتراض بحضور عدد من الزملاء المحامين، فاستجاب نائب المدير لكنه وبدلاً من تقويم ما دونته في المحضر وتصحيحه قام بنزع ورقة التحقيق ثم مرزها في جهاز تمزيق الورق، وهو الامر الذي دفعني الى الامتناع عن الإجابة عن الأسئلة التي تم توجيهها الي والتمت الصمت استعمالاً لحقي القانوني في عدم الإجابة.

حجز حريتي

أعود الى موضوع حجز حريتي ووضح انه تم حجز حريتي واحتجازي في مقر الإدارة